

نظرة سريعة على المشهد السياسي في تركيا

عنصران يقتحمان العين مباشرةً إذا أراد المرء أن يتحدث عن تركيا هذه الأيام: الأول هو انخراط تركيا في عدد من الصراعات الإقليمية في محيطها، والثاني وضعها الاقتصادي الذي يؤشر ذوبان قيمة الليرة التركية إلى وخامته. وفي خلفية المشهد نرى الملاحقات القضائية التي لا تنتهي بحق حزب الشعوب الديمقراطي والتضييق المتصاعد على أنشطته وناشطيه.

تكثر تحليلات عن التمدد الإقليمي لتركيا في جوارها باعتبار ذلك من مظاهر النزعة العثمانية الجديدة أو انبعثاً للنزوع الإمبراطوري. لا يمكن إنكار هذا الميل، ولكن بشرط عدم نسبة إلى "فاعل" يكثر اعتباره حزب العدالة والتنمية أو الرئيس أردوغان. فالأصح أن هذا الميل موضوعي ويظهر كنتيجة لخيارات سياسية لا علاقة لها بالتمدد أو التوسع، بقدر ما يتعلق بحسابات داخلية جداً تتعلق بالرغبة في التمسك بالسلطة أكثر من كونها تعبيراً عن رغبة في استعادة أمجاد غابرة.

معروف عن أردوغان أنه بارع في الحسابات الانتخابية وفي استثمار أي فرصة لزيادة شعبيته والنيل من خصومه السياسيين، ويوظب على قراءة تقارير أسبوعية قائمة على استطلاعات رأي يوصي عليها شركات الاستطلاع العاملة، ليبنى على تلك التقارير برنامج عمله اليومي.

وهناك تقديرات تتحدث عن أن شعبية الحزب الحاكم مع حليفه القومي، وضمناً شعبية أردوغان، تتراجع باطراد بسبب الأزمة الاقتصادية قبل كل شيء، وبدرجة أقل بسبب نزوعه السلطوي المتفاقم باطراد. وإضافة إلى شهوة الاحتفاظ بالسلطة التي نراها عند كثير من القادة السياسيين في كل مكان وزمان، لدى أردوغان مخاوف جدية من الخضوع للمحاسبة القضائية إذا فقد السلطة، بسبب الخصومات الكثيرة التي راكمها طوال نحو عقدين من الزمان، وبين هؤلاء المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية وجماعة فتح الله غولن الإسلامية، إضافة إلى أحزاب المعارضة بطبيعة الحال، أما الكرد فلا أحد يحسب حسابهم لأنهم الطرف الوحيد خارج السلطة والطموح في استلام السلطة معاً.

غير أن الكرد – للمفارقة – هم الطرف السياسي الأكثر خطورة من وجهة نظر السلطة، لأنهم، على ضالة الحجم السياسي النسبي لحزبهم (الشعوب الديمقراطي) لعبوا ويلعبون وقادرون دائماً على لعب الدور المرجح. بكلمات أخرى: لا يستطيع الحزب الكردي أن يستلم السلطة في أي زمان، لكنه يستطيع إسقاط سلطة ومساعدة أحزاب أخرى على استلامها. وفي الواقع كان الحزب الكردي هو المنافس الوحيد للعدالة والتنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية طوال السنوات العشر الأولى من حكمه. وبما أن العدالة والتنمية لا يمكنه أن يتطلع إلى اكتساب أصوات العلمانيين، فقد كان قسم من الكرد يشكلون خزاناً بشرياً مضموناً له في الانتخابات. أما بعد حرب السلطة على المناطق الكردية في صيف العام 2015، فقد تضاعفت شعبية الحزب (وأردوغان) إلى حد كبير بين الكرد. أما الوجه الآخر، الترجيحي، للكرد فقد ظهر جلياً في الانتخابات البلدية 2019، وبخاصة في انتخابات إعادة في حزيران. فما كان لحزب الشعب الجمهوري أن يحلم باقتناص بلديات إسطنبول وأنقرة وأضنة لولا دعوة الحزب الكردي ناخبه للتصويت لمرشحي الحزب الجمهوري.

لم يهضم أردوغان، إلى اليوم، تلك الخسارة الكبيرة في الانتخابات البلدية، ويعمل هو وحزبه كل ما في وسعهم لعرقلة عمل أكرم إمام أوغلو ورؤساء البلديات الآخرين من الحزب الجمهوري. أحدث مثال على هذا السلوك هو الاجتماع الطارئ الذي دعا إلى انعقاده وزير الصحة فخر الدين كوجة للتباحث حول عودة استفعال وباء كورونا في المدينة. فقد حضر الاجتماع كثير من ممثلي المؤسسات المعنية، لكن رئيس البلدية إمام أوغلو لم يدع إليه، تصرف السلطة وكأنه غير موجود. هذا من غير أن نذكر حملات وسائل الإعلام الموالي المتواصلة لتشويه سمعة الرجل في نظر الرأي العام. يتصرف هذا الإعلام وكأن إمام أوغلو هو المرشح المنافس لأردوغان على رئاسة الجمهورية. وهذا ما يرفع من أسهم الرجل، بصورة مفارقة، لدى قسم من الرأي العام بوصلته الوحيدة هي كره أردوغان والإسلاميين.

بصرف النظر عن ذلك، شكل الصعود المفاجئ لإمام أوغلو، منذ ترشحه لرئاسة بلدية إسطنبول، ظاهرة لافتة في المشهد السياسي التركي، وبات يُنظر إليه، فعلاً، كأحد المنافسين المحتملين لأردوغان على منصب الرئاسة، ومثله الوزير السابق علي باباجان والرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دمرتاش المسجون منذ 4 سنوات باتهامات ملفقة. أعني أن الثلاثة وجوه شابة واعدة بالتغيير، بخلاف القادة السياسيين للأحزاب الأخرى الذين أكل الدهر عليهم وشرب.

لنلق نظرة سريعة على سيناريوهات الانتخابات الرئاسية القادمة من زاوية نظر أردوغان:

ينص الدستور المعدل الذي أقر في استفتاء شعبي عام 2017 على أنه يحق للشخص الواحد أن يترشح لمنصب الرئاسة مرتين فقط. والحال أن أردوغان حصل على فترتين رئاسيتين ولا يحق له الترشح لمرّة ثالثة إلا في حالة تقديم موعد الانتخابات على موعدها العادي. يرجح كثيرون أن يلجأ أردوغان لهذا الخيار فيدعو لانتخابات مبكرة. لكن إرادته وحدها لا تكفي لإقرار ذلك، بل سيحتاج إلى ثلثي عدد أصوات مجلس النواب، وهو ما لا يملكه، حزبه وحزب الحركة القومية معاً في الوقت الحالي. لذلك من المحتمل أن ينتظر الوقت المناسب لاستمالة نواب من خارج الحزبين. السيناريو الثاني الذي قد يلجأ إليه أردوغان من أجل ضمان الترشح لفترة رئاسية ثالثة هي طرح اجتهادات قانونية بشأن تفسير مواد الدستور ذات الصلة. فيمكن لحقوقيين موالين أن يقولوا إن ولاية أردوغان الأولى لا تحتسب لأنها تمت في ظل الدستور قبل تعديله، ويجب تصفير العداد بعد التحول إلى النظام الرئاسي في الدستور المعدل. لذلك نلاحظ منذ الآن أن جبهة السلطة بدأت الهجوم مبكراً على المحكمة الدستورية العليا التي لم تتمكن السلطة من استتباع جميع أعضائها بعد، بسبب قرارات صدرت عنها رغم إرادة السلطة التنفيذية، منها مثلاً قرار اعتراف، ضمناً، للمرة الأولى في تاريخ تركيا، بقصف طائرات الجيش التركي لقرى كردية في التسعينات، ومنها قرارات تتعلق بتبرئة معارضين نالوا أحكاماً قضائية قاسية لأسباب سياسية. تعتبر المحكمة الدستورية، من هذا المنظور، القلعة الأخيرة التي استعصت على السلطة التنفيذية (إلى الآن) وما زالت تتخذ قراراتها بصورة مستقلة. فإذا حدث خلاف حول تفسير المادة المتعلقة بعدد ولايات الرئاسة للشخص الواحد سيكون الفصل في يد المحكمة الدستورية.

المعارضة:

أحد أهم أسباب طول أمد بقاء حزب العدالة والتنمية وأردوغان في السلطة (فقد حطم الرقم القياسي الذي كان حكرًا على مصطفى كمال) هو حالة المعارضة. ما زال حزب الشعب الجمهوري، وهو أكبر أحزاب المعارضة، ينظر إلى العالم بعقلية الثلاثينات، على ما يقول أستاذ القانون الدولي باسكن أوران، فلم يطور خطابه ولا أداءه ولا استطاع توسيع قاعدته الاجتماعية، فالتفتى بنسبة ثابتة من أعداد الناخبين لا تتجاوز 25% في أحسن الأحوال، وعلى رغم ادعاءاته اليسارية والديموقراطية – الاجتماعية، فهو أقرب ما يكون إلى حزب نخبوي للطبقة المتوسطة المتعلمة العلمانية التي لديها حساسية مرضية تجاه القطاعات الاجتماعية المحافظة (المتدينة) أضف إلى ذلك وجود تيار قومي متشدد داخل الحزب غالباً ما يكون الخط السياسي للحزب وممارسته منطلقين منه. هذا التيار هو الذي يتصدر التحريض ضد اللاجئين السوريين، وهو الذي يمنع أي تقارب محتمل مع الحزب الكردي.

في رأي باسكن أوران نفسه، وهو مفكر علماني ديموقراطي متخصص في شؤون الأقليات وحقوقها، إضافة إلى اختصاصه في القانون الدولي، ليس في تركيا حزب معارض، بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلا حزب الشعوب الديموقراطي (الكردي). في حين أن الأحزاب الأخرى المعارضة لحكم العدالة والتنمية هي "أحزاب النظام" تختلف مع الحكم فقط من موقع التنافس على السلطة ولا تقدم بدائل حقيقية للنظام⁽¹⁾ القائم.

وفي نظرة سريعة على أحزاب المعارضة الأخرى (أحزاب النظام) سنجد أن أبرزها هو الحزب الخيّر برئاسة مرال أكشنر المنشق عن حزب الحركة القومية ويحمل نفس أيديولوجيته الشوفينية ويخاطب القاعدة الاجتماعية نفسها. وكانت مرال أكشنر وزيرة الداخلية في حكومة تانسو تشيلر التي شهد عهدها أكثر الحملات دموية ضد الكرد في جنوب شرقي الأناضول، وشهدت تلك المناطق حملات نزوح لسكان قرى بكاملها أحرقتها قوات الجيش، فنزح من نجا من سكانها باتجاه إسطنبول وإزمير وغيرها من المناطق الغربية، في تغيير ديموغرافي هو الأكبر منذ أيام أتاتورك.

هناك تسريبات عن أن أردوغان قدم روضاً مغرية لأكشنر لتنتقل من موقع المعارضة إلى التحالف مع الحكم، كما دعاها رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي إلى "العودة إلى البيت" (أي الحزب الأم) ويا دار ما دخلك شر. بعد "صمود" أكشنر أمام هذين الإغرائين بدأت السلطة بالتلاعب داخل الحزب الخيّر، فاتهم أوميد أوزداغ (أحد الوجوه القيادية البارزة في الحزب وأبرز المحرضين ضد اللاجئين السوريين) اتهم رئيسة منظمة الحزب في إسطنبول بأنها من جماعة فتح الله غولن. وهناك عضو قيادي آخر في الحزب يستعد لتأسيس حزبه الخاص. القصد أن الحزب الخبير الذي يمكن أن يشكل وزناً في أي انتخابات قادمة لصالح تحالف معارض، تعمل السلطة على استمالته أو تفكيكه من الداخل.

¹ . 181 مليار دولار حجم الديون الخارجية لتركيا إضافة إلى اختلال الميزان التجاري بمقدار 35 مليار دولار. صندوق النقد الدولي يتوقع انكماشاً بنسبة 5% للاقتصاد التركي، وهو ما يعادل تراجع متوسط دخل الفرد من 8000 دولار حالياً إلى 7500 السنة القادمة.

ويتعرض الرئيس السابق عبد الله غل الذي يخشى من أن يكون مرشحاً منافساً لأردوغان لحملات تشويه منظمة لتقويض مكانته وشعبيته في البيئات المحافظة الإسلامية. أما أحمد داوود أوغلو الذي أسس حزبه الخاص فلا أحد يعوّل عليه بالنظر إلى احتلاله موقع المسؤولية الأولى (رئاسة الوزراء) في زمن سابق وعدم إجرائه لأي نقد ذاتي لمسؤوليته عن خطايا تلك الفترة. يبقى وزير الاقتصاد السابق علي باباجان الذي أسس بدوره حزبه الخاص، يبدو أنه من المحتمل أن يصنع فرقاً في المعادلات السياسية الداخلية، وحزبه ليس إسلامياً كحزب داوود أوغلو، بل هو حزب براغماتي يستمد قوته من الفشل الاقتصادي للحكم.

ولكن.. ولكن كل هذه اللوحة "المعارضة" – حتى لو تجاوزت تناقضاتها الداخلية وتوحدت حول هدف التغيير، لا يمكنه أن يفوز على تحالف السلطة – مهما تعرض نفوذه للحت – بدون مساعدة من حزب الشعوب الديمقراطي. ولا حزب من أحزاب المعارضة لديه ما يجتذب به الناخب الكردي، وفي أحسن الأحوال يمكن أن يقرر الحزب دعم مرشحي تحالف المعارضة كما حدث سابقاً في الانتخابات البلدية، فيدعو ناخبه إلى التصويت لأولئك المرشحين. ولكي يفعل الحزب ذلك يجب أن يتلقى وعوداً إيجابية على الأقل من أحزاب المعارضة، وهو ما لا تجرؤ هذه على بذلها حتى لو أرادت ذلك، بسبب ترهيب السلطة لكل من يتعاون مع الحزب الكردي "الإرهابي" في قاموس السلطة.

ليس هناك في الأفق ما يشير إلى احتمال تجاوز المعارضة لعطالتها الذاتية وتشرذمها وتقبلها لتحالف علني وله نتائج عملية مع الحزب الكردي.

المجتمع المدني:

لاحظ أحد الكتاب الأتراك أن شعبية الحزب الحاكم وأردوغان تتضاءل باطراد، من غير أن ينعكس ذلك بصورة إيجابية على شعبية المعارضة. "أين تذهب إذن تلك الأصوات التي تتوقف عن التصويت للحزب الحاكم أو حليفه القومي؟ ولصالح من ستصوت الأجيال الجديدة التي ستقترع للمرة الأولى في حياتها؟"

أحد الأجوبة على هذا السؤال هي أنه مقابل تراجع النفوذ الشعبي لجميع الأحزاب السياسية، سلطة* ومعارضة، تنامي قوة منظمات المجتمع المدني التي تمارس السياسة من منظور مختلف عن المنظور الحزبي. هناك بصورة خاصة تنامي قوة المنظمات النسائية والمنظمات المدافعة عن البيئة. تشهد شوارع إسطنبول مظاهرات حاشدة في يوم المرأة العالمي وكذلك احتجاجاً على إجراءات أو جرائم تقع على نساء. وحين أبدت السلطة رغبتها في الانسحاب من معاهدة إسطنبول⁽²⁾ تصاعد النضال السلمي للنساء بصورة لافتة ضد هذا الانسحاب وأرغمت السلطة على التراجع عنها. وكان للمنظمة النسائية لحزب العدالة والتنمية دور كبير (وخطير) في نجاح الحملة، فهي المرة الأولى التي يحدث فيها تمرد داخلي بهذا الحجم داخل الحزب ضد قيادته. وهو ثاني إنذار كبير للسلطة بعد تصويت قسم كبير من ناخبي حزبي التحالف السلطوي لصالح مرشح المعارضة لانتخابات رئاسة بلدية إسطنبول في حزيران 2019.

² معاهدة إسطنبول هي معاهدة دولية أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز ضد النساء ومكافحة الجرائم الموجهة ضد النساء والجرائم داخل الأسرة. وحملت اسم إسطنبول لأنه تم إقرارها في اجتماع عقد في إسطنبول في عام 2013 وكانت تركيا من أولى الدول الموقعة عليها. وفي السنوات الأخيرة هناك تصاعد ملحوظ في جرائم القتل ضد النساء، وأحد أسبابها تساهل القضاء مع تلك الجرائم في تعارض مع التزام تركيا بالمعاهدة المشار إليها.